

## تفاهم لنقل 3 خدمات رئيسية للإقامات العقارية إلى منظومة الهوية وشؤون الأجنبي بدبي



وقّعت الإدارة العامة للهوية وشؤون الأجنبي بدبي، ودائرة الأراضي والأموال، مذكرة تفاهم لنقل وتكامل ثلاث خدمات رئيسية للإقامات العقارية، تشمل الإقامة الذهبية، وإقامة المتقاعد، والإقامة العقارية، إلى منظومة «إقامة دبي»، بما يوفر تجربة موحّدة وسلسلة للمتعاملين عبر قناة واحدة، ويعزز تكامل الأنظمة وتبادل البيانات، ويرتقي بالإجراءات وسرعة إنجازها وفق أعلى معايير الجودة والجاهزية.

وتهدف المذكرة، التي وقعها الفريق محمد أحمد المري، مدير عام الإدارة العامة للهوية وشؤون الأجنبي، وعمر حمد بو شهاب، مدير عام دائرة الأراضي والأموال، إلى تعزيز التكامل المؤسسي وتوحيد الجهود في تقديم خدمات الإقامات العقارية، بما يدعم استدامة الخدمات ومرونتها، ويرسّخ جاهزية المنظومة الحكومية لمواكبة المتغيرات المتسارعة، ويعزز ثقة المستثمرين واستقرار بيئة الأعمال في الإمارة.

وتأتي هذه الشراكة في إطار رؤية مشتركة بين الجانبين تقوم على تكامل الأدوار بين المنظومة العقارية ومنظومة الإقامة، بما يعكس نموذجاً حكومياً مترابطاً يربط بين الاستثمار والاستقرار وجودة الحياة، ويعزز مكانة دبي كوجهة

عالمية مفضلة للعيش والعمل في الظروف المختلفة.

وأكد الفريق محمد أحمد المري أن هذه المذكرة تعكس التزام الإدارة بتقديم خدمات مترابطة وسلسلة تعزز جودة الحياة وتضع المتعامل في صميم الأولويات، ضمن منظومة حكومية مرنة، مشيداً بدور دائرة الأراضي والأملاك، لا سيما من خلال استراتيجيتها 2026، وجهودها في التمكين الرقمي وأتمتة الخدمات، إلى جانب مشروعات الترميم العقاري، والتي أسهمت في تعزيز تكامل الأنظمة وتهيئة بيئة متقدمة تدعم هذه الشراكة المحورية مع إقامة دبي. وأشار إلى أن هذه الشراكة تمثل خطوة استراتيجية نحو توحيد الخدمات. من جانبه، أوضح عمر حمد بو شهاب، أن هذه المذكرة تمثل محطة مهمة في مسيرة التكامل بين الجهات الحكومية، وتسهم في تطوير الخدمات المرتبطة بالقطاع العقاري.

"حقوق النشر محفوظة "صحيفة الخليج. © 2026"